الجمهورية العربية السورية
الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة
نيويورك

التاريخ: 2018/06/28

إلى الوكالة العربية السورية للأنباء / سانا

مشروع خبر

حول المؤتمر الأممي رفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب

انطلقت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك صباح اليوم الخميس 28 حزيران 2018، أعمال المؤتمر الأممي رفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، وذلك تحت عنوان "تعزيز التعاون الدولي من أجل مكافحة خطر الإرهاب المتغير الأشكال".

ويتضمن المؤتمر رفيع المستوى بالإضافة للجلسة الافتتاحية، جلسات مواضيعية تتناول: "الفرص السانحة والتحديات الماثلة في مجال تعزيز التعاون الدولي عن طريق تبادل المعلومات والخبرات والموارد" و"مكافحة الخطر المتغير الأشكال الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب" و"تعزيز التحرك العالمي لمنع التطرف العنيف، بما في ذلك عن طريق إشراك الشباب ومنع الإرهابيين من إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة وشبكة الإنترنت" و"تعزيز دور الأمم المتحدة وقدراتها لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب".

وافتتح أنطونيو غوتيريس أمين عام الأمم المتحدة أعمال المؤتمر، ببيانٍ أكد فيه على أن الإرهاب والتطرف يقوضان السلام والأمن الدوليين. ويؤديان إلى تفاقم الصراعات، وزعزعة استقرار مناطق بأكملها. كما يعرقلان الجهود الدولية لتعزيز حقوق الإنسان، ويشكلان عقبة أمام التنمية المستدامة.

وأشار غوتيريس إلى أن الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر هو تحسين التعاون الدولي وتبادل المعلومات، وبناء شراكات جديدة يمكنها إيجاد حلول عملية في مجال مكافحة الإرهاب ومواجهة أنماطه العابرة للحدود، ولا سيما ظاهرة "المقاتلون الإرهابيون الأجانب". وحذَّر الأمين العام من أن الإرهابيين ما زالوا يستغلون وسائل التواصل الاجتماعية والاتصالات المشفرة والشبكات الخفية لنشر الدعاية وتجنيد أتباع جدد وتنسيق الهجمات.

واعتبر الأمين العام أن تنظيم "داعش" الإرهابي قد هُزِم في سورية والعراق، العام الماضي ولكن ذلك دفع بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى التحرك والعودة إلى ديارهم أو إلى مناطق وساحات صراعٍ أخرى. ثم انتقل الأمين العام لتحديد الأهداف المرجوة من هذا المؤتمر الذي ينعقد للمرة الأولى على هذا المستوى في تاريخ المنظمة الأممية، حيث شدد على ضرورات تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب انطلاقاً من تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية الشاملة لمكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وكذلك 19 اتفاقية وبروتوكولاً عالمياً والعديد من الصكوك الإقليمية، إلى جانب منح الأولوية للتنفيذ من خلال

توفر الإرادة السياسية القوية وتوفير الموارد وتبادل المعلومات، بين مختلف الأجهزة الأمنية.

وشدَّد الأمين العام على ضرورة التركيز المتجدد والمستمر على الوقاية من الإرهاب، معتبراً أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجميع يجب أن يكون خط الدفاع الأول. كما دعى إلى محاربة القيم التي يروج لها الإرهاب، لأنها إنكار وتدمير لحقوق الانسان، كما دعى إلى الاستثمار الاستراتيجي في الشباب لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف، من خلال زيادة الاستثمار في فرص التعليم والعمل.

وقال الأمين العام إن من أهداف هذا المؤتمر تسليط الضوء على التكلفة البشرية المأساوية للإرهاب، وعبَّر في ختام بيانه عن أمله في أن يعزز هذا المؤتمر دور الأمم المتحدة في مساعدة الدول الأعضاء على التصدي للإرهاب، من خلال إيجاد حلول متعددة الأطراف للمشاكل العالمية المعقدة، والمساهمة في وضع استراتيجيات مكافحة الإرهاب المبدئية والفعالة والمنسقة، ودعم بناء قدرات الدول الأعضاء ومن خلال تعبئة الموارد.

الجدير ذكره أن أعمال المؤتمر ستمتد ليومين، حيث سيتضمن عقد العديد من الجلسات الرئيسية والفرعية، التي تتناول أهم محاور استراتيجيات مكافحة الإرهاب، ولا سيما مع تطور أنماطه الدولي، وتشعب مخاطره وتهديداته، إلى جانب بحث سبل تعزيز التعاون الثنائي والدولي والأممي وطرق تبادل المعلومات،

لمواجهة مخاطر الإرهاب وأنماطه ووسائل دعمه وتمويله التي باتت عابرةً للحدود بشكلٍ غير مسبوق.

وتشارك الجمهورية العربية السورية في أعمال المؤتمر بوفدٍ يرأسه المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة السفير الدكتور بشار الجعفري، الذي ألقى بعد ظهر اليوم بياناً في الجلسة المخصصة لبحث قضية "مكافحة الخطر المتغير الأشكال الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب". حيث أكد الجعفري في بيانه على أن اجتذاب وتجنيد الإرهابيين عبر أنحاء العالم ليس بالظاهرة الطارئة، إلا أن تدفق عشرات الآلاف من "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" إلى سورية والعراق، كان ظاهرةً غير مسبوقة على الصعيد العالمي، سواء بأعداد هؤلاء أو أعداد الدول التي خرجوا منها باتجاه سورية والعراق. وأشار إلى التقارير الأممية التي أثبتت أن عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب قد تدفقوا إلى سورية والعراق من 101 دولة من الدول الأعضاء، حيث بلغت أعداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب ممن يحملون الجنسيات الأوروبية فقط، والذين قاتلوا في سورية، أكثر من 12 ألف إرهابي وجلّهم من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا وإسبانيا.

ثم شدَّد المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية على أن أي جهدٍ دولي جماعي للتصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ولمخاطر عودتهم إلى دول الموطن والإقامة أو إلى دولة ثالثة، يجب أن يستند أولاً إلى الاعتراف بأن نشوء هذه الظاهرة الخطيرة وتمددها كان نتيجة تقصير المجتمع الدولي في تحمل مسؤولياته منذ البداية، وأنه لو فعَّلت حكومات الدول الأعضاء أنظمة الإنذار المبكر وتبادل

المعلومات في مجال رصد هؤلاء المتطرفين، لما كنا نجلس اليوم في هذه القاعة نعالج ما بات يُعرَف بـ"خطر عودة هؤلاء المقاتلين الإرهابيين الأجانب". إن حكومة الجمهورية العربية السورية تملك معلوماتٍ واعترافاتٍ تتقاطع مع تقارير أممية سرية أو علنية تؤكد أن هناك حكومات وأجهزة استخبارات أجنبية تورطت في تسهيل عمليات اجتذاب وتجنيد وتمويل وتسليح وتدريب مقاتلين إرهابيين أجانب.

وقال المندوب الدائم أن الحكومة السورية تدرك من خلال حربها الممتدة لعقود على الإرهاب، أن هناك مجتمعات محلية حاضنة أو منتجة لفكر المتطرف والنزوع نحو العنف، وتملك سياساتٍ وخطط وطنية لمواجهة تمدد هذا الخطر والقضاء عليه. إلا أن الخبراء في مجال مكافحة افرهاب ووفود الدول الأعضاء المشاركون في هذا المؤتمر يدركون في الوقت ذاته أن عالمنا يَشهدُ منذ عدة أعوام، موجةً من التفجيرات والعمليات الإرهابية التي يرتكبها إرهابيون أجانب عائدون من سورية ومن العراق، أو متطرفون مرتبطون فكرياً وعقائدياً بتنظيمي "داعش" و"القاعدة"، وكذلك ذئاب منفردة تحمل ذات الفكر المتطرف والعقيدة الدموية. وهو الأمر الذي يؤكد حقيقة أن مواجهة الإرهاب والتطرف هي مهمة دولية جماعية تفترض وجود إرادة سياسية حقيقية لدى جميع حكومات العالم للقضاء على هذا التهديد. ومن هذا المنطلق، فقد طرح المندوب الدائم السفير د. بشار الجعفري خطوات محددة للتصدي للإرهاب بشكل عام ولظاهرة "المقاتلين الإرهابيين الأجانب" بشكل خاص هي:

1- تأسيس آليةٍ دوليةٍ تنفيذية تضم ممثلين عن الأجهزة والمؤسسات الحكومية المختصة في مكافحة الإرهاب والفكر المتطرف، يكون من مهامها رسم خطوات عملياتية تشريعية وقانونية واستخباراتية وأمنية، وأخرى اجتماعية وتعليمية وإعلامية في هذا المجال.

2- يجب أن يكون لجهاز الإنتربول دور أساسي ضمن هذه الآلية، بما يشمل تفعيل أنظمة الإنذار المبكر ورفع وتيرة تبادل المعلومات والاستفادة من قاعدة البيانات المتوفرة لدى الإنتربول.

3- إنشاء مراكز تنسيق وارتباط مشتركة بين الدول من أجل تبادل المعلومات حول العناصر المتطرفة والإرهابية الأجنبية، وذلك من خلال عملية تضم ضباط الاستخبارات المختصين بالموضوع.

4- تبادل المعلومات ومتابعة تحركات الأجانب العائدين من القتال، وإعادة تأهيلهم عبر عمليةٍ تشمل ضمان المساءلة والمحاكمة العادلة، في إطار احترام سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني.

واختتم السفير الجعفري بيانه بالتأكيد على أن الحكومة السورية، وكل أجهزتها المتخصصة بمكافحة الإرهاب، منفتحة على تبادل المعلومات وتقديم الخبرات اللازمة في هذا المجال، غير أن ذلك لن يتم إلا مع حكومات الدول التي تحترم سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة أراضيها، وتلك التي تقيم معها علاقات سياسية ودبلوماسية تستند إلى مبادئ القانون الدولي، ولا

سيما التي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الخيارات والأولويات والخصوصيات الوطنية.

ورداً على مزاعم وإدعاءات مساعد وزير الخارجية التركي خلال الجلسة، أكد السفير الجعفري أن كل عمل عسكري تركي داخل الأراضي السورية هو عدوان عسكري موصوف وأن كل قوات عسكرية تركية على الأراضي السورية هي أراضٍ محتلة، وأضاف أن آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا سيما من تم استجلابهم من آسيا الوسطى وأوروبا لم يهبطوا في سورية بالمظلات ولم يأتوا بمركبات فضائية من كواكب أخرى، بل دخلوا من الأراضي التركية وعبر حدودٍ مسؤولة عنها قوات الحكومة التركية وأجهزتها الأمنية. وختم المندوب الدائم رده على المزاعم التركية بالقول "لو أنكم كنتم جادين في محاربة الإرهاب كما تزعمون، لما بقيت حدودكم مفتوحة عبر السنوات الماضية لهؤلاء الإرهابيين الذين تدربوا وتسلحوا في معسكرات على أراضيكم ثم دفعتم بهم بالتنسيق مع حكومات دول أخرى معروفة للقاصي والداني، إلى أراضي جارتكم سورية ليعيثوا فيها فساداً وليسفكوا دماء السوريين..إن من يستثمر في الإرهاب ضد جيرانه ليس في موقع سياسي ولا أخلاقي كي يتحدث عن مكافحة خطر الإرهاب."